Wafaa Ahmed MUSTAFA ¹

**THE JUDICIAL SYSTEM IN THE MAJORITY STATE
(184296AH/800909AD) HISTORICAL STUDY**

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.8-3.28>

Research Article

Received:

12/10/2021

Accepted:

21/10/2021

Published:

01/11/2021

This article has been
scanned by iThenticate
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

Since the end of the second century AH-AD eighth century AD the Islamic Maghreb witnessed the establishment of independent states in all its parts in the lower Morocco the Aghlabid state was established and the sons of Aghlabid were from an ancient Family that ruled Africa throughout the third AH-ninth century AD founded by Ibrahim bin Al-Aghlab bin Salem Al- Tamimi who was confirmed by the year 184AH-800AD the pages of this research have been included within the framework of the study of Islamic systems as they are among the most important systems that contributed to building Islamic civilization as well as providing security and achieving just and equality between the states and peoples of the Islamic Maghreb so that the Islamic state knew its security by the strength of its judicial is considered one of the most prominent purpose of Islamic Sharia and the first goal that the rulers of states seek to implement and to know the most prominent various organization as well as the role of judges and the approach they followed in applying the provisions of this system and what are its legitimacy and conditions for its assumption the research is divided into three main axes the first included the definition of the judiciary linguistically and idiomatically and the emergence and development of the judiciary in the majority state AS for the second axis it referred to the appointment and dismissal of judges as well as their assistants while the third axis talked about the institution of the majority judiciary which included grievances the calculation and the police and the research came out with a sent of important conclusions.

Key words: The Judiciary, The Aghlabids, The Lower Morocco.

¹ Researcher, Iraq, Iraq University, wafaa2019wa@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0002-1801-0093>

النظام القضائي في الدولة الأغلبية (184-296هـ/800-909م) دراسة تاريخية

وفاء احمد مصطفى²

الملخص

شهد المغرب الإسلامي منذ أواخر القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي قيام دويلات مستقلة في سائر أجزائه، ففي المغرب الأدنى قامت دولة الأغلبية، وبنو الأغلب من أسرة عريقة حكمت أفريقية طوال القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، أسسها إبراهيم بن الأغلب بن سالم التميمي الذي ثبته الخليفة هارون الرشيد (170-193هـ/786-809م) على ولاية أفريقية سنة (184هـ/800م) فلقد اهتمت هذه الدولة بنظام الحكم وأولت عناية خاصة به، فمن هذه الأنظمة النظام القضائي الذي يعتبر أنموذجاً في تطبيقه في المغرب الإسلامي والذي يعتبر مصدراً مهماً للبلاد. لقد تدرجت صفحات هذا البحث ضمن إطار دراسة النظم الإسلامية كونها من أهم النظم التي أسهمت في بناء الحضارة الإسلامية، فضلاً عن توفير الأمن وتحقيق العدالة والمساواة بين دويلات وشعوب المغرب الإسلامي، حتى أن الدولة الإسلامية عرفت أمنها واستقرارها بقوة نظامها القضائي السائد بها. أما من الناحية التاريخية فقد عد القضاء أحد أبرز مقاصد الشريعة الإسلامية وأول مقصد يسعى حكام الدول إلى تطبيقه، ومعرفة أبرز تنظيماته المختلفة، فضلاً عن دور القضاة والمنهج الذي اتبعوه في تطبيق أحكام هذا النظام، وما هي مشروعيته وشروط توليه، وقد قسم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية تضمن المحور الأول تعريف القضاء لغة واصطلاحاً، ونشأة وتطور القضاء في دولة الأغلبية، أما المحور الثاني فقد أشار تعيين وعزل القضاة وكذلك أعوانهم، في حين تحدث المحور الثالث عن مؤسسات القضاء الأغلب والتي شملت المظالم والحسبة والشرطة، وقد خرج البحث بمجموعة من الاستنتاجات المهمة.

الكلمات المفتاحية: القضاء، الأغلبية، المغرب الأدنى.

المقدمة:

يعد النظام القضائي من أهم من النظم الإدارية التي ساهمت في بناء نهضة الحضارة العربية الإسلامية فهو منبع الأمن والاستقرار، وهو الصورة الصادقة التي تعكس واقع الأمم، فقد كان القضاء حتى نهاية القرن الثالث الهجري هو محل اهتمام أمراء دولة الأغلبية، إذ كانت سلطة القاضي سلطة متناهية فهو الرجل الثاني بعد الأمير وله الحق في ممارسة مختلف الصلاحيات على الشرطة، وعلى الأسواق، وعمال الخراج، فضلاً عن المعلمين، وعليه يمكن القول أن القضاء هو أحد أركان إقامة الدين والعدل بين الناس يعطي الحقوق لأصحابها، وهو فرض كفاية على المسلمين فكان لابد من اهتمام الكثير من العلماء والفقهاء بهذا النظام خاصة بعد الفتح الإسلامي للمغرب وماخاضته من أحداث سياسية كان لها التأثير الإيجابي والسلبي على الدولة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية الدراسة في بيان نظام إداري مهم من أنظمة الدولة في المغرب الإسلامي إلا وهو القضاء في عهد الأغلبية، الذي ارتأينا فيه إبراز ملامح دور القاضي في هذه الدولة بشكل خاص، والتاريخ الإسلامي عامة، والابتعاد عن الصراعات

² الباحثة، جامعة العراق، العراق، hamidalswidani@gmail.com

السياسية للدول في تلك الفترة فجاء تسليط الضوء على الجانب القضائي باعتباره أبرز تنظيمات الدولة الإسلامية، فضلاً عن أن دراسة هذا النوع من الأبحاث التاريخية يعتبر من الدراسات القليلة مقارنة بالدراسات التي تخص الجانب السياسي.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تعريف القضاء ونشأته وتطوره في عهد الأغلبية، ثم ماهي مهام القضاة كيف يتم تعيينهم من قبل الأمير، وكيف يتم عزلهم و من هم أعوان القضاة، وما هو الدور الذي أداه القاضي في مختلف مجالات الحياة العامة.

إشكالية البحث:

يعالج البحث الإشكالية القائمة من خلال الإجابة على عدد من التساؤلات: هي إبراز دور النظام القضائي بالمغرب الأدنى على عهد الأغلبية، ومن هم أبرز من تقلدوا هذه الوظيفة، ماهي مشروعيتها وشروط توليتها وكيف كانت أحكامه قبل تولي الأغلبية الحكم في المغرب الإسلامي.

محاور البحث:

وقد قسم البحث إلى ثلاثة محاور أساسية بينا في المحور الأول (تعريف القضاء لغة واصطلاحاً، ونشأة وتطور القضاء في دولة الأغلبية، أما المحور الثاني فقد اشترنا فيه إلى (خطة تعيين وعزل القضاة كيف كانت فضلاً عن ذكر أعوان القضاة والمكان الذي كانوا يمارسون فيه صلاحياتهم، وتحدث المحور الثالث عن (أبرز مؤسسات القضاء الأغلبية الذي شمل المظالم والحسبة والشرطة).

المبحث الأول

نشأة وتطور القضاء في دولة الأغلبية

أولاً: القضاء لغة واصطلاحاً

أ- **القضاء لغة:** تعني كلمة القضاء في اللغة، الحكم وجمعها اقصية، واستقصى الرجل أي اعتمد قاضياً يحكم ويقضي بين الناس، ويقال قضي ويقضي قضاء فهو قاضياً ذا حكم وفصل (ابن منظور، 1956: ج15: 186) قال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجاً مما قضيت (سورة النساء: آية 64) وقوله تعالى ان الله يأمركم ان تأدوا الامانات إلى أهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل (سورة النساء: آية 105) وفي ذلك أمر الهي واضح إلى القضاة بان يقضوا بين الناس بالعدل والحق والانصاف والقضاء لفظ مشترك بين عدة معان فيأتي بمعنى العلم والفقه والقضاء بالعدل وهو مصدر حكم (ابن منظور، 1956: ج12: 14) وقيل القضاء في اللغة عبارة عن اللزوم، ولهذا سمي القاضي قاضياً لأنه يلزم الناس (ابن الشحنة: 1973: ج3-4)، فاقض ما أنت قاض (سورة طه: آية 29) أي الزم ما شئت واصنع ما بدا لك. كما توجي كلمة القضاء بمعنى انقطاع الشيء وتماهه وكل ما أحكم عمله واتقن واوجب واعلم أو نفذ فقد قضي (الزبيدي: د. ت: ج1: 196) أي بمعنى قضي الحاكم أي فصل في الحكم استناداً إلى قوله تعالى وقضى ربك إلا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين احساناً (سورة الاسراء: آية 23)

ب- **القضاء اصطلاحاً:** يعرف القضاء اصطلاحاً بأنه الأخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام، وقيل قضي القاضي أي ألزم الحق أهله (ابن فرحون: 1986: ج1: 11-12)

أما ابن خلدون فذكر أن القضاء منصب الفصل بين الناس في الخصومات حسماً للتداعي وقطعاً للنزاع (ابن خلدون: 1888: ج75: 1) وهو الفصل في الخصومات بين الناس والقضاء، فرض كفاية استناداً لقول الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) (القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة) فوزي: 2009: 285). وان القضاء في الخصومة إظهار ما هو ثابت

(اليوزيكي: 1988: 177) وان منصب القضاء هو الأخبار عن الحكم في القضية أو الدعوة واطهار الحق بين الخصمين، فالقاضي مخبر عن الحكم الشرعي ومظهرها له، وليس منشأ لحكم من عنده، وأن حكم القاضي ملزم للطرفين وان حكمه يكون ملزم به كلا الطرفين بتنفيذه والوقوف عنه، وهذا ما يميز القاضي عن المفتي، وهذا الإلزام مستعد من السلطة القضائية التي تعبر جزءاً من سلطة الدولة (الزحيلي، 1995: 11) فهو إنهاء الخصومات وقطع المنازعات على وجه الخاص (الزحيلي، 1995: 11)

ثانياً: نشأة وتطور القضاء في دولة الأغالبة:

لقد شهد المغرب الإسلامي خلال القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي قيام دويلات مستقلة من مختلف أرجائه ومنها الأغالبة في المغرب الأدنى وقد سمو بذلك نسبة إلى الأغلب بن سالم التميمي، عربي من قبيلة تميم (اسماعيل، 2000: 19) وقد ساهم بشكل كبير في نشر الدعوة العباسية بخراسان (سالم، 1999: 259).
إذ كان من جند العرب المقيمين في خراسان، مع أبي مسلم الخراساني وأصبح يعمل ضمن الحرس الخاص للخليفة العباسي أبو جعفر المنصور، الذي وجه محمد بن الأشعث سنة (144هـ/761م) إلى شمال أفريقية لتثبيت السلطة العباسية هناك، إذ تمكن الأشعث بمساعدة الأغلب من القضاء على الحركات الخارجة عن سلطة الخلافة العباسية (طه، 2004: 130). عين الأغلب بن سالم التميمي على الزاب، فاقام فيها أربع سنوات ثم ولاه الخليفة أبو جعفر المنصور على أفريقية بعدما تمرد الجند على ابن الأشعث وطردوه من الولاية سنة (148هـ/765م) فاستطاع الأغلب ان يعيد الاستقرار إلى الدولة (طه، 2004: 130)، فبعد وفاة الأغلب سنة (150هـ/767م) خلفه ابنه ابراهيم بن الأغلب (اسماعيل، 20: 2000) الذي عينه الخليفة هارون الرشيد على ولاية أفريقية سنة (184هـ/800م) وكان ابراهيم بن الأغلب من افضل ولاة المغرب جمع ما بين العلم والفقه في الدين والادب وحسن الرأي (سالم، 292: 1999) واستطاع ان يكون قوة عسكرية من البربر والعرب الذين عملوا جنداً في الجيش الأغلبي كما استكثر من الصقالبة وكون قوة بحرية هائلة مكنت الأغالبة من فتح صقلية ومالطة وكذلك اقام الخطبة لبني العباس على المنابر ورفع شعار بني العباس ونقش اسم الخليفة على السكة كما شرع بعد توليه الامارة إلى اتخاذ كافة التدابير التي تدعم استقرار دولته ومنها بناء مدينة العباسية سنة (185هـ/801م) والتي تبعد عن القيروان مسافة 3 اميال وسماها بهذا الاسم تعبيراً عن ولاءه للخلافة العباسية (ابن وردان، 34: 1988، مؤنس، 2000: 27)

لقد شكل القضاء أولى المهام الأساسية التي سعى الأغالبة إلى الاهتمام بها فقد ضم هذا النظام مختلف القضاة الذين كان لهم الدور الأساس في الدولة الأغلبية، إذ كان القضاة يختارون من بين الاكفاء والعلماء والفقهاء والسبب في ذلك هو ارتباط القضاء بالدين الإسلامي من خلال التشريع الوارد بالقران الكريم والسنة النبوية، لقد كان القضاء في عهد الأغالبة مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالخلافة التي تقوم بتعيين القضاة في الولايات، لكن فيما بعد أصبح أمراء الأغالبة هم من يقوم بتعيين القضاة (موسى، 1988: 191). ممن حسنت مكانتهم وسيرتهم ومنهم روح بن حاتم بن قبيصة بن المهلب، الذي تولى قضاء أفريقية، إذ عرف عنه انه كان ذا علم وشجاعة وحكمة وحزم في تدبير الأمور (القيرواني، 175: 1994) وفي عهده تولى القضاء العلاء بن عقبة من أهل تونس عرف بورعه وحكمته ولكن حصل له موقف مع روح بن حاتم جعله يترك القضاء وهو تدخل الاخير في حكم اصداره على رجل من أهل باجة ففضه روح هذا ما جعل القاضي العلاء بن عقبة يترك القضاء غاضباً (القيرواني، 171: 1994) هذا ما دفع بروح بن حاتم إلى تعيين عبد الله بن فروخ الفقيه الحاكم الورع حافظ الحديث والفقه الذي لا يخاف في الله لومة لائم (الدباغ، 1968، ج1: 238) على منصب القضاء الذي تولاه ولكن مجبراً عليه (عياض، 1970، ج3: 107-108)

تولى القضاء بعده عبد الله بن غانم الرعيي الذي قيل ان روح بن حاتم هو من ولاه القضاء وهو ابن اثنين واربعين سنة (أبو العرب، د. ت: ج43: 1) في ان بعض المصادر تشير إلى ان الخليفة هارون الرشيد هو من ولاه قضاء أفريقية (القاضي عياض، 1970، ج3: 86) كان من أهل الدين والعلم والفصاحة والورع، عرف بعدله وحكمته بقي في القضاء إلى حين وفاته سنة (190هـ/805م) نتيجة أصابته بالفالج فصلى عليه الأمير ابراهيم بن الأغلب (المالكي، 1983 ج1، 145). بعدها عين الأمير ابراهيم بن الأغلب ابا محرز محمد بن عبد الله بن قيس الكناني على قضاء القيروان سنة (191هـ/806م) (الدباغ، 1968، ج2: 30) وقد عرف بفقه وعدله ولكنه كان مكرها على تولي هذا الأمر، إذ تعذر ابا

محرز لأمير ابراهيم عن قبله للقضاء بقوله لست اصلح لهذا الأمر ولست اطيعه (القيرواني، 1994 ص: 139) ولكن الأمير ابراهيم ابن الأغلب أمر صاحب الشرطة عامر بن معمر ان يجلس ابا محرز ويدعه يفصل بين الخصوم بالقوة (المالكي، 1983، ج:1، 139) وعندما تولى زيادة الله بن الأغلب الامارة أمر بتعيين اسد بن الفرات وهو من موالي سليم جاء مع والده إلى القيروان في جيش محمد بن الاشعث سنة (144هـ/761م) وقد اشتهر بالدين والعلم والفضل تولى القضاء مع ابا محرز وبذلك عدا أول اثنين يتسلمون وظيفة القضاء في ان واحد، إذا بقي اسد بن الفرات قاضيا حتى ولاة الأمير زيادة الله بن الأغلب امارة الجيش لفتح صقلية سنة (212هـ/827م) (المالكي، 1983، ج:2، 185: 1) توفي سنة (213هـ/828م) اما ابا محرز فتوفي بعد وفاته في العام التالي سنة (214هـ/828م) (الدباغ، 1968، ج:2، 38، ابن عذاري، 1982، ج:1، 104) هذا ما دفع الأمير زيادة الله بن الأغلب إلى تعيين ابنه احمد بن محرز في سنة (220هـ/835م) فلم يكن أقل تدبيرا وورعا من والده فكان صارما في الحق كوالده حتى انه اشترط على الأمير زيادة الله بن الأغلب وحاشيته ان يمثلوا بأنفسهم اما القضاء وحرمتهم من ان يوكلوا من يتقاضى عنهم إذا وقعوا في أمر ما فوافق الأمير على هذا الشرط قائلا لا بالي ما قدمت عليه يوم القيامة وفي صحيفتي أربع حسانات... توليتي احمد بن محرز قضاء أفريقية (الحموي، 1955، ج:2، 283) توفي احمد بن ابي محرز بعد تسعة اشهر من توليه منصب القضاء سنة (221هـ/835م) (الدباغ، 1968، ج:2، 48). بعدها تولى عبد الله بن ابي الجواد القضاء ولكنه عرف بجفائه وقلة عدله في قضائه (المالكي، 1983، ج:3، 272) استمر على قضاء أفريقية نحو إحدى عشر عاماً وطول هذه المدة لم يحظ عبد الله بن ابي الجواد بأي تقدير من فقهاء أفريقية وعلى رأسهم الفقيه سحنون بن سعيد الذي يدعوا بعزله كثيراً فعزله الأمير محمد بن الأغلب (226-242هـ/840-856م) سنة (232هـ/846م) (ابن عذاري، 1982، ج:1، 109) وولى على قضاء أفريقية الفقيه سحنون بن سعيد التونسي سنة (234هـ/848م) (ابو العرب، د. ت: 185). وكان هدف سحنون من تولي القضاء هو ارجاع الحقوق لا صاحبها والحكم بالعدل خاصة بعد الظلم والجور الذي شهدته من سبقه في تولي القضاء فقد حقق العدل في الأحكام بدرجة كبيرة حتى وصفه أحد المؤرخين قائلا ان ولاية سحنون لم تعتبر رفعا للواء الحق وايدانا بسيادة القانون والعدل في أفريقية فقط بل انها كانت بداية لتنظيمات قضائية لم تعرفها البلاد قبل قضاء سحنون (زغلول، 1979، ج:2، 90-91) لقد شهد النظام القضائي لدولة الأغالبة في عهد سحنون بن سعيد تطورا ملحوظا، حيث قام بعدة اصلاحات وتنظيمات قضائية في أفريقية تركت له بصمات في تاريخ بلاد المغرب وأفريقية في القرنين الثالث والرابع الهجري (احمد، 1916، 167). منها النظر في الأسواق حيث كان يؤدب على الغش، وينفي من الأسواق من يستحق ذلك وهو أول من نظر في الحسبة والقضاء، وأمر الناس بتغيير المنكر وأول من فرق حلقات أهل البدع من المساجد في المغرب (محمد، د. ت: 153). اما فيما يخص تنظيماته القضائية، ان ولاية سحنون كانت بداية لتنظيمات لم تعرفها البلاد قبله إذ قسم سلطة القضاء إلى ثلاثة فروع أساسية هي القضاء العادي وهو ما يرجع إلى القاضي اصلا، وقضاء المظالم، وقضاء الحسبة الذي ينظر في المخالفات والجرائم التي ترتكب في الأسواق وكان الحكم فيه من اختصاص أحد أعوان القاضي وهو المحتسب (زغلول، 1979، ج:2، 91). ولقد تعددت مهام القضاة، بحيث هناك من تجاوز منصب القضاء إلى قيادة الجيش، وهو الأمر الذي لم يعهد إلى قاضي من قبل، كما حدث مع اسد ابن الفرات، حيث قلده زيادة الله عملا وهو فتح جزيرة صقلية سنة (212هـ/827م) وجمع الوظائف القيادية والقضاء فهذا يعتبر تطورا للقضاء الأغلبي وايضا من مظاهر تطور القضاء الأغلبي إذ نجد ان القضاة أهم حرية تعيين قضاة الاقاليم والولايات مثلا سحنون الذي عين سفيان بن عمران قاضيا على اقليم بجاية وباجة والاريس (عياض، 1970، ج:3، 1347)

المبحث الثاني: شروط تولي القضاء:

اشترط الفقهاء جملة من الأمور الأساسية التي يجب ان تتوفر فيمن من يتولى منصب القضاء إذ لا يجوز ان يقلد القضاء إلا من تكاملت فيه هذه الأمور وهي:

- 1- الإسلام: لا يجوز ان يقلد الكافر القضاء على المسلمين استنادا لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا (سورة النساء: 141).
- 2- البلوغ: وهي ان يكون المكلف بالقضاء راشدا بالغاً إذ لا تصح تولية الصبي القضاء ولا يصح قضاؤه لان القضاء من باب الولاية، لان الصبي ولايته على نفسه (فركوس، 91: 2014).

- 3- الحرية:** من شروط تولي القضاء الأساسية هي الحرية إذ لا تجوز ولاية العبد لأنها تمنع من انعقاد ولايته على المسلمين (النبروي، د. ت: 111).
- 4- العدالة:** وهي أن يكون القاضي عادلاً، ظاهر الأمانة عفيفاً عن المحارم، مأموناً في الرضا والغضب مستعملاً للمروءة في دينه ودينه (الموردي، 2000: 51).
- 5- العقل:** أن يكون القاضي ذكياً فطناً عالماً عارفاً بأدب القضاء إذ لا يصح تولية المجنون القضاء لعدم فهمه وإدراكه للأحكام الشرعية (النبروي، د. ت: 111).
- 6- العلم بالأحكام الشرعية:** أن يكون عالماً بأحكام الآيات والأحاديث والاجماع والقياس (النبروي، د. ت: 112).
- 7- السلامة الجسدية:** وهي أن يكون سليم السمع، والبصر، والنطق، لكي يستطيع التمييز بين الحق والباطل ويعرف المحق من المبطل، لفهم القضايا والتفكير فيها والخروج بحكم صحيح يرضي جميع الأطراف (فرкос، 2014: 91).

المبحث الثالث: تعيين وعزل القضاة:

أ - تعيين القضاة

إن تعيين القضاة كان في أول الأمر من خصوصيات الخليفة العباسي فهو يبعث برسم ولاية القضاء لمن يستحقه من صدور العلماء وائمة الفقه والتشريع وللراضي في إصدار أحكامه في جميع الحوادث والقضايا وله ان ينيب من يتولى مهمة الحسبة والشرطة وغيرها من المناصب التي تعينه على الفصل في القضايا التي تجري بين الناس (القيرواني، 1999: 193). ولقد تطور النظام القضائي في عهد الأغلبة وذلك من خلال تعدد مؤسساته واختلاف مهامها، بحيث ظهرت لتتناسب مع تطور الدولة فكان الخليفة هو من يتولى تعيين القاضي بعد التقصي عن احواله وسيرته، فضلاً عن علمه إذ لابد ان يكون حافظاً للفقه عالماً بالقضاء صارماً في أحكامه (عبد الحميد، صالح، د. ت: 256). فكان هناك أكثر من طريقة لتعيين القضاة، منهم من تولى منصب القضاء ارضاء منه، ومنهم من أجبر على توليه مثل ابن غانم الذي ولاه الخليفة هارون الرشيد قضاء أفريقية، وقيل ولاه امير أفريقية روح بن حاتم، وبقي في القضاء تسعة عشر عاماً إلى ان مات (عياض، 1970، ج1: 180)، اما ابو محرز فقد ولاه زيادة الله وهو مكره، وكان يروي ابو محرز عن ابن فروخ وكان يقول بالاعتزال إلى ان مات (ابو العرب، د. ت: 22) وعندما اراد ابراهيم بن الأغلب ان يولي غيره، قال له رجل من اكبر أصحابه ان كنت تريد الله فعليك بصاحب الثقافة ابي محرز فقال ابراهيم يا ابا محرز اني عزمتم على توليتك القضاء فقال ابو محرز لست أهلاً لهذا ولا اطيقه فقال ابراهيم لو كان الأغلب بن سالم ويزيد بن حاتم باقين لم اكن اميراً، ولو كان عبد الله بن غانم وابن فروخ باقين لم تكن أنت قاضياً، ولكل زمان رجال وعلى الأمير الاختيار ولكن ابو محرز امتنع فتلطف به ابراهيم، ثم أمر ابراهيم عامر بن معمر ان يأخذ بطبعه وان يخرج من باب المقصورة ويقعده إلى النظر في الخصوم ففعل (الدباغ، 1968، ج 1: 30). وكثيراً ما يتولى القضاء شخصين، مثل ما فعل الأمير زيادة الله مع اسد بن الفرات وابي محرز، فضاق ابي محرز عندما تشارك معه ولم يعلم قبلهما قاضيان من قبل في وقت واحد (الدباغ، 1968، ج1: 87)، اما عن سحنون بن سعيد التنوخي فقد ذكر ان الأمير محمد بن الأغلب جمع كبار فقهاء وعلمائه واخذ رايهم حول تقليده منصب قاضي أفريقية، فأشار سليمان بن عمران بتولية سحنون بقوله وما يستحق أحداً القضاء وسحنون حي (محمد، د. ت: 150) تولى سحنون بن سعيد قضاء أفريقية إذ بعث الأمير احمد بن محمد بن الأغلب محمد بن قادم إلى سحنون يقول قل له اريد ان استكفيك قضاء ريعتي فاعلمه فقال سحنون قل له اصلح الله الأمير، انا لا اقوى عليه، أدلك على من هو اقوى مني سليمان بن عمران، ثم أجبر سحنون بان حلف عليه الأمير بأشد واغلظ الايمان، وتحت التهديد قبل سحنون القضاء (عياض، 1970، ج 345: 1)، بعد ان وعده الأمير بان لا يتدخل في أحكامه، واطلق له كافة الحريات، قال سحنون لم اكن ارى قبول هذا الأمر حتى كان من الأمير معنيات أحدهما اعطاني كل ماطلعت واطلقت يدي في كل ما رغبت حتى اني قلت له ابدأ بأهل بيتك وقرابتك وأعوانك (محمد، د. ت: 150). ان سحنون لم يكن راغباً في هذا المنصب، وذلك لمسؤولية هذا المنصب، قال سليمان بن سليم لما تمت ولاية سحنون تلقاه الناس فرايته راكباً على دابته، والكأبة في وجهه، ما يتجرا أحد يهنئه فسار حتى دخل على ابنته خديجة فقال لها اليوم ذبح ابوك بغير سكين ولما ولي القضاء جاءه عون ابن يوسف فقال له نهنيك ام نعزيك ثم سكت ثم قال له انه من بلغني انه من اتاها من غير

مسألة عين عليها، ومن اتاها بمسألة لم يعين عليها، فقال له سحنون من ولته الشفاعة عزلته الشفاعة، ومن ولته الشفاعة حكم بالشفاعة (عياض، 1970، ج1: 345). والظاهر ان اسد بن الفرات لم يكن الوحيد الذي كان شريكا لقاضي اخر، وانما القاضي سحنون بن سعيد ايضا كان له قاضيا مشاركا له في الأحكام والقرارات وهو الطيني الذي لم يكن له من العلم والفقه ما كان لسحنون، فقد عرف عنه بجفائه وقلة علمه بالأحكام الشرعية والفقهية (المالكي، 1983، ج1: 284) فضلا عن تدخله بشؤون القضاء وصرف الخصوم عن القاضي سحنون كان له أثره السيئ على القضاء في عهد الأغلبية إذ أدى إلى ترك القاضي سحنون للقضاء ومكوته في بيته (عياض، 1970، ج96: 4). توفي القاضي سحنون بن سعيد في رجب سنة (240هـ/854م) ودفن بمقبرة نافع بالقيروان (المالكي، 1983، ج1: 285). وبعد تولي الأمير محمد بن احمد بن الأغلب (242-249هـ/856-863م) الذي عرف بجوده للناس وتسامحه ورفقه بالرعية، لم يكن الطيني القاضي المناسب الذي يتناسب مع سياسة الأمير محمد بن الأغلب فقام بعزله وتولي سليمان بن عمران القضاء بدلًا منه وكان يلقب بخروفه (ابن عذاري، 1982، ج1: 112) كان سليمان بن عمران كاتباً للقاضي سحنون بن سعيد فقد عرف عنه انه كان شديد الذكاء فطنا عادلاً في قضائه غلب على طبعه البساطة والفكاهة (المالكي، 1983، ج375: 1) عزل سليمان بن عمران سنة (257هـ/870م) وخلفه القاضي أبو العباس عبد الله بن طالب بن سفيان بن سالم بن عقيل التميمي من بني عم بني الأغلب، كان عادلاً في قضائه حازماً في جميع قراراته، عالماً بما اختلف فيه الفقهاء من العلم، ورعاً في أحكامه، قليل الهيبة في الحق، تولي أبو طالب القضاء مرتين الأولى سنة (257هـ/870م) والثانية سنة (267هـ/880م) (عياض، 1970، ج4: 309) بعد وفاة ابن طالب ولي الأمير إبراهيم بن أحمد مكانه ابن عبدون الحنفي وهو أبو العباس محمد بن عبد الله بن عبدون أبي ثور من قبيلة رعين القحطانية، كان حافظاً لمذهب أبي حنيفة وسبق له إن عمل كاتباً للشروط والوثائق (الخشني، 1993: 187)

ب- عزل القضاة:

يعد القضاء الصورة الحقيقية التي تعكس واقع الأمة، كونه الركن المهم من أركان الدولة والذي يهدف إلى تطبيق العدل والمساواة بين الناس، لذلك حرصت الدولة الأغلبية على الاهتمام بالقضاء لكي تعطي الحقوق لأصحابها باعتباره المعيار الرئيس لقيام تطور الأمم، ولكونه فرض كفاية على المسلمين، فكان لا بد أن يتصدى له الأعلام من الفقهاء والعلماء، وبهذا خط هؤلاء سفر تفتخر به الأمة الإسلامية.

لقد اختلف الاسلوب الذي اتبعته الدولة الأغلبية في تعيين وعزل القضاة فكما ذكرنا انفاً ان هنالك عدة اطرق اتبعها الأغلبية في طرق تعيينهم فالبعض منهم أجبر على تولي هذا المنصب في حين ان البعض الآخر أصبح شريكاً لقاضي اخر في إصدار الأحكام الشرعية. اما عن طريقة عزل القضاة والاستغناء عنهم فكانت هذه من اختصاصات الأمير أو الوالي، أو بالقضاة انفسهم في بعض الاحيان، فالقاضي الذي يعينه الأمير لا أحد يستطيع ان يعفيه من منصبه إلا بأمر من الأمير نفسه، وخير مثال على ذلك القاضي محمد بن ابي الجواد الذي عزله الأمير محمد بن الأغلب (ابن عذاري، 1982، ج1: 109) والقاضي ابن عبدون الحنفي الذي عزله الأمير ابراهيم بن احمد (المالكي، 1983، ج1: 348) وكان هناك اسباب تدفع الأمير إلى عزل القضاة وهي اما تكون سياسية، أو دينية ترجع إلى إصدار الأحكام المذهبية، أو قد تكون اسباب شعورية قد ترجع إلى زيادة نفوذ القاضي بين الناس مثلاً ما حدث مع القاضي ابن طالب الذي وجد على نفوذه وارتفع شأنه، فوجد الأمير ابراهيم ابن احمد في ذلك خطراً على نفوذه فعمد إلى عزله من منصبه (المالكي، 1983، ج1: 377) ومن الاسباب الاخرى التي تؤدي إلى عزل القضاة هيا ما يرجع للقاضي نفسه كأن يكون جهله بالأمور والأحكام الشرعية، أو ان يكون غير قادر على تحمل اعباء القضاء وهذا ما حصل مع القاضي سليمان بن عمران عندما عزله الأمير ابراهيم بن احمد وذلك بسبب كبر سنه، وضعفه عن القيام بمهام القضاء (المالكي، 1983، ج1: 377).

ت- أعوان القضاة:

ان أهمية الوظيفة التي يقوم بها القاضي تحتاج إلى رجال اكفاء لتحقيق العدل، وحماية الحقوق، وتطبيق الأحكام، لذلك كان من الصعب على القاضي ان يقوم بمفرده بمهام القضاء لذلك وجد إلى جانبه أعوان يساعدوه في اعداد مهامه وقد عرفوا ب أعوان القاضي اغلبهم كان من الكتاب والأمناء والحجاب وظيفتهم تتجلى في تحقيق الأمن والنظام لمجلس القاضي ومنهم:

- **نائب القاضي:** وهو ان يضع القاضي نائباً عنه ليقوم بالقضاء في المدن والقرى وان يحل محله إذا سافر أو مرض أو غادر، فيعين نائباً عنه يقوم بجميع مهامه وهو ما يسمى بالاستخلاف وله أحكامه وشروطه (الزحيلي، 1995: 247)
- **الكاتب:** من أبرز أعوان القاضي له دور أساسي في تيسير أمور النظام القضائي، مثل الفقيه سليمان بن عمران الحنفي الذي اتخذ القاضي سحنون بن سعيد كاتباً له فكان قبل ان يجلس للقضاء يجلس هو يسجل العديد من الخصومات والدعاوي قبل ان يعينه معاوناً له في اقليم بجاية وباجة والاريس (الزحيلي، 1995: 347)
- **الأمناء:** وهي التحفظ على الاقوال والاموال، وخاصة اموال الايتام والغائبين وهذا ما ذكره الماوردي عندما قال ان أهم صفات امناء القضاة هي القوة والامانة، وحماية اموال الاطفال والايتم (الماوردي، 1971: 234). وبعد القاضي سحنون بن سعيد أول من اتخذ الأمناء وعهد اليهم بحفظ الودائع، التي كانت من قبل تحفظ في بيوت القضاة، كما اتخذ الأمناء في البوادي ايضاً وكان يكتب لهم كل ما يريد وقد سار العديد من القضاة على نهجه بدليل قول المالكي وقد اخذت القضاة بهذه السيرة من بعد (ج: 277)
- **الحجاب:** وظيفتهم هي حفظ الأمن والنظام بمجالس القضاء وقد استعان القضاة بهم في تنظيم محاكماتهم مثل استعانة القاضي سليمان بن عمران بحاجبه حينما امره بصرف أهل المنستير عندما اجتمعوا عليه (المالكي، 1983، ج: 355:1).
- أما من حيث اجور القضاة أو رواتبهم، فكان القضاء لا يطلبون رواتبهم من بيت المال إلا إذا كان لا يزال أي عمل أو أي حرفة عند ذلك يجوز له اخذ ما يكفيه فقط (مطلوب، 1967: 361) فهناك عدد من القضاة الذين كانوا يمتنعون عن اخذ الاموال من بيت المال ومنهم القاضي سحنون بن سعيد الذي اشترط على الأمير محمد بن عبد الأغلب ان لا يأخذ راتباً من بيت مال المسلمين، وان تكون رواتب مساعديه من الكتاب والأمناء والحجاب من مال الجزية المفروضة على أهل الذمة، إذا كان يرى ان ضريبة أهل الكتاب هي الضريبة الشرعية الوحيدة التي ما يدخلها الغش في ذلك الوقت (زغلول، 1979، ج: 91:2).

المبحث الرابع: مؤسسات القضاء في الدولة الأغلبية.

تختلف المؤسسات القضائية التي تمارس القضاء من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومحاربة الغش والفساد في المعاملات التي تجري في الأسواق والأماكن العامة، والتصدي لكل ما من شأنه أن يخل بقواعد النظام العام والآداب حفاظاً على الأمن العام وتحقيق العدل، وتطبيق الأحكام الشرعية التي يقومون بتنفيذها ومنها المظالم، والحسبة، والشرطة.

1- المظالم

تعد المظالم من الوظائف المهمة والمساعدة للنظام القضائي في دولة الأغلبية، إذ أهم ما يميز نظام المظالم عن غيره من نظم القضاء، أنه يقوم على الرهبة وزجر المتنازعين ويعزو سبب ذلك هو بسط سلطان القانون، على كبار الولاة ورجال الدولة، مما يعجز القضاء عن اخضاعهم لحكم قانون الدولة (الطماوي، 1986: 498). وقد ابدى الأمراء الأغلبية اهتمامهم الكبير بالمظالم فقد اوكلوا هذه المهمة إلى القاضي وأعوانه وركزوا على هذا الجانب لتحقيق العدل واستيفاء الحقوق سواء كان من الولاة أو الحكام أو أصحاب النفوذ ورفع الظلم عن الرعية (الزحيلي، 1995: 51) وفي هذا يشير ابن خلدون إلى ما فعله الأمير أبي عقاب الأغلب (223- 226 هـ/ 838- 841م) إذ يقول عنه فأحسن إلى الجند وأزال المظالم وزاد العمال في أرزاقهم وكفهم عن الرعية (1988، ج: 4: 200). اما الأمير إبراهيم بن أحمد فقد حدد يومي الاثنين والخميس للنظر في المظالم (ابن الاثير، 1966، ج: 5: 6) والذي شملت النظر في التظلم الذي يرفعه الجنود إذا انتفضت، وفي أرزاقهم إذا تاخرت، وما يعجز القاضي عن النظر فيه من المظالم خاصة في الاقاليم والامصار (الزحيلي، 1995: 252). واول من أحدث هذه الوظيفة في عهد الأغلبية هو القاضي سحنون بن سعيد التنوخي الذي قام بتعيين نصر بن حبيب كناظر للمظالم سنة (236هـ/ 850م) حبيب بن نصر، الذي ولاه سحنون، وكان أول من تقلد هذا المنصب بأفريقية، وكان حبيب معروفاً بطول صحبته للقاضي سحنون، معروفاً بالتقوى والفقه والورع. ويصفه القاضي عياض، بأنه كان جيد النظر، ولا يعرف متى انتهت ولاية حبيب بالمظالم، غير أنه من الراجح أن ولايته انتهت مع وفاة سحنون

سنة (240هـ/854م) أو بعدها بقليل وذلك لأنه تعرض لمحنة من جهة القاضي سليمان بن عمران الذي خلف القاضي سحنون على القضاء، ذ قام بضربه وسجنه (عياض، 1970، ج4: 370) كذلك تولي سليمان بن سالم وظيفة المظالم عينه القاضي عيسى بن مسكين وكان سليمان من فقهاء أفريقية البارزين، وقد سبق أن ولاه ابن طالب قضاء باجة، وقد عزله عيسى ابن مسكين عن المظالم لأنه تولي قضاء صقلية في هذا الوقت ثم عين مكانه على المظالم إبراهيم الخشاب الذي سبق له العمل بالكتابة للقاضي ابن طالب (الدباغ، 1968، ج2: 350) كذلك كان صاحب المظالم لا يعتمد في حكمه على السياسة الشرعية فقط والتي كانت تعد أساس النطق بالحكم للكثير من أحكام المظالم. وإنما كان القضاة يصدرن أحكامهم وفق نظرتهم في الكثير من القضايا منها ما فعله القاضي حكم حبيب بن نصر بالإقرار في قبض الدين، كما حكم بالبينة فيمن ثبت له دين على رجل غائب (القيرواني، 1999، ج 192: 7) فضلا عن ذلك فقد عرف عن متولي وظيفة المظالم تحقيق العدل والمساواة، والحرية والاستقلال في إصدار الحكم.

2- الحسبة:

تعد الحسبة من المناصب القضائية المهمة بالدولة الأغلبية تركز على مهمة واسعة وشاملة وهي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعليه تعرف الحسبة لغة: بأنها الإنكار والتدبير، فيقال: احتسب فلان على فلان أي أنكرك عليه فبيح عمله ومنه المحتسب يقال: فلان محتسب البلد ويطلق هذا اللقب على من كان يتولى منصب الحسبة في الدولة الإسلامية (الخضري، حسن، 2005: 27) اما اصطلاحا فتعرف بأنها ولاية من الولايات السلطانية وعملا شرعيا تشمل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهذا ما قاله الماوردي (امر بمعروف إذا اظهر تركه، ونهي عن منكر إذا اظهر فعله) (115: 2000). والمحتسب هو صاحب السوق أو وإلى السوق إذ نشأت الحسبة كنظام مستقل في عصر الأغلبية، إذ كان أمراء الأغلبية هم أول من اهتم بالحسبة وتدبير شؤونها ومنهم الأمير أبو عقاب الأغلب بن إبراهيم الذي قطع النبذ من القيروان وعاقب على بيعة وشريه (ابن الاثير، 1966، ج5: 253) وكان تقليدها في بادئ الأمر من حق الأمراء في حين كان دور القاضي يقتصر على ترشيح ذوى الكفاءة وتزكيتهم عند الأمراء، وظل الحال على هذا الأمر حتى تولى سحنون بن سعيد القضاء فباشر شؤون القضاء والحسبة معاً، إذ تولى تنظيم الأسواق، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومراقبة المكييل والأوزان، ومنع الاحتكار وارتفاع الاسعار ومنع الغش (عياض، 1970، ج1: 347) ومن محتسبيه ابن ذكير البربري الذي عينه القاضي سحنون الذي كانت مهمته مراقبة الأسواق والاشراف عليها (المالي، 1983، ج1: 280). كذلك من أبرز المحتسبين كان عبد الله بن الوليد الذي تولي أسواق القيروان وموارثها زمن القاضي ابن طالب (عياض، 1970، ج4: 404). لقد كانت مهمة المحتسب زمن الأغلبية تقوم على تفقد الأسواق وترتيبها، ومراقبة أصحاب التجارات والكشف عن مكاييلهم وأوزانهم، ومطاردة أصحاب المنكرات وبائعي الخمر، فضلا عن ذلك ان المحتسب هو من يقوم بتسعير البضائع وهو من يفرض ذلك على أصحابها (موسى لقبال، 1971: 35)

وكانت مراقبة الصناعة والصناع من مهام المحتسب من خلال منعهم من الغش والتدليس، ومنع استخدام المواد الرديئة، فضلا عن مراقبة الجزارين ومنعهم من الغش بخلطه بشحم البطن وبهذا يفهم ابن الاخوة بقوله أن يكون ملازماً للأسواق، يركب في كل وقت، ويدور على السوق والباعة ويكشف الدكاكين والطرقا ويتفقد الموازين والأرطال، ويتفقد معاييسهم وأطعمتهم وما يغشونه (بن الأخوة، 1976: 2)

هذا يدل ان وظيفتي الحسبة والقضاء متداخلتين في بعض النواحي إذ يذهب البعض أن القضاء جزء من الاحتساب وهي واسطة بين أحكام القضاء وأحكام المظالم، وقد شارك فيها الأمراء والقضاة والعلماء والزهاد على حد سواء.

3- الشرطة:

تعتبر الشرطة من أهم الأنظمة الإدارية التي انشأت في عهد الأغلبية إذ اهتم الأمراء بنظام الشرطة لحفظ دولتهم من المخاطر واللصوص واستتباب الأمن والاستقرار، فضلا عن صلته بوظيفتي القضاء والحسبة، فهناك تدخل كبير ما بين هذه الأنظمة من حيث دورها في الدولة، إذ كان صاحب الشرطة يتمتع بنفوذ واسع إذا لا تقتصر مهمته على محاربة الجريمة وكشف مرتكبيها ومعاقبتهم، وانما تعتمد على الحكم الأساسي من أحكام الشريعة الإسلامية وهي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهذا ما نجده في صاحب الشرطة عامر بن معمر التميمي الذي امره الأمير ابراهيم بن الأغلب بأخذ القاضي ابو محرز الذي امتنع عن القضاء واجلسه بالمسجد الجامع، وامره بمزاولة عمله والنظر في الخصوم

(المالي، 1983، ج1، 277) وقد عرف عن صاحب الشرطة في عهد الأغالبة انه كان من ذوي الرأي والمعرفة، والشجاعة، وكل من يتولاه كان له مكانة مرموقة ومقربة من الأمير، وكانت لهم تجربة سياسية بتنظيم شؤون الدولة خاصة وان عهد الأغالبة قد شهد العديد من الفتن والاضطرابات.

الخاتمة

يعد القضاء أولى التنظيمات الإدارية التي عمدت دولة الأغالبة إلى الاهتمام بها كونه عماد الدولة واستقرارها إذ شهد القضاء الأغلب العديد من الاصلاحات المهمة في عهد أبرز قضاتها، إذا تآثر القضاء في دولة الأغالبة في الظروف السياسية والاجتماعية والدينية، التي عاشتها الدولة فقد ظهر ذلك في تولية بعض القضاة وعزل البعض الآخر، بل توقف النظام القضائي وأصبح شاغراً في بعض الاحيان والسبب هو الزهد في ولاية القضاء أو العزل أو الاستعفاء، ولم يقتصر دور القضاة على مجرد الفصل في الخصومات، وإنما كان لهم دورهم على مسرح الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ كانت هناك عدة وظائف مساعدة للقضاة، مثل صاحب الشوري والتي كان القضاة يعولون على العاملين فيها في إصدار أحكامهم القضائية، والمحتسب التي كان صاحبها ينظر في كافة شئون ومرافق الحياة و صاحب المظالم التي كان صاحبها ينظر في مخالفات ومظالم رجال السلطة، وكان القضاة أيضاً يسندون للقائم بهذه الوظائف بعض القضايا والأمور التي كان القضاة ينظرون فيها. إذ حرص قضاة دولة الأغالبة على ضرورة استقلالية القضاة واعتبروا أي تدخل في شؤون القضاء هو تدخل في أحكامه وشريعته، فاستقل القضاء وانتشر العدل. وبهذا شهد النظام القضائي في عصر الأغالبة تطوراً ملحوظاً، وصارت معظم الدويلات المغربية تنعم بنظم قضائية مشابهة بدولة الأغالبة.

المصادر والمراجع

القران الكريم

- ابن الأثير، عز الدين ابوالحسن علي بن ابي الكرم محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني (ت 630هـ / 1232م)، الكامل في التاريخ، دار صادر، (بيروت: 1966م).
- ابن الأخوة، محمد بن محمد بن أحمد القرشي، معالم القرية في طلب الحسبة، تحقيق محمد محمود شعبان وصديق أحمد المطيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة: ١٩٧٦)
- الحموي، شهاب الدين عبد الله بن ياقوت (ت 626هـ / 1229م)، معجم البلدان، دار صادر، (بيروت: 1955م).
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي (ت 808هـ / 1405م)، تاريخ ابن خلدون المسمى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، تحقيق، خليل شحاذة، دار الفكر، (بيروت: 1988م).
- الخشني، طبقات علماء أفريقية، تحقيق، محمد زينهم محمد عزب، مكتبة مدبولي للنشر (القااهرة: 1993).
- الدباغ، أبو زيد عبد الرحمن بن الأنصاري (ت 696هـ / 1296م)، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، علق عليه، أبو الفضل أبو القاسم بن عيسى ابن ناجي التنوخي، مكتبة الخانجي، (مصر: 1968م).
- الرقيق القيرواني، أبو إسحاق إبراهيم بن القاسم (ت 417هـ / 1026م)، تاريخ أفريقية والمغرب، تحقيق، محمد زينهم محمد عزب، دار الفرنجاني للنشر، (د. م: 1994م).
- الزبيدي، محمد مرتضى (ت 1205 / 1790م)، تاج العروس من جواهر القاموس، دار ليبيا للنشر والتوزيع، (بنغازي: بلات).
- ابن الشحنة، لسان الدين ابو الوليد أحمد بن محمد بن محمد لسان الدين (ت 882هـ / 1478م)، لسان الحكام في معرفة الأحكام، ط2، البابي الحلبي للنشر، (القااهرة: 1973).
- ابن عذاري، أبو العباس احمد بن محمد المراكشي (كان حياً 712هـ / 1312م)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق، ج س كولان، ليفي بروفنسال، ط2، دار الثقافة، (بيروت: 1982م).

- ابو العرب، محمد بن احمد بن تميم المغربي (ت 333هـ/944م) طبقات علماء أفريقيا وتونس، دار الكتاب اللبناني، (بيروت: د. ت).
- القاضي عياض، أبو الفضل بن موسى اليحصبي (ت 544هـ/1149م)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تحقيق، عبد القادر الصحراني، مطبعة فضالة المحمدية (المغرب: 1970).
- ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد برهان الدين اليعمري، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، (ت 799هـ/1396م)، مكتبة الكليات الأزهرية للنشر (د. م: 1986).
- القيرواني، محمد بن عبدالله بن عبد الرحمن (ت 386هـ/996م)، النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الامهات، تحقيق، الدباغ محمد بن عبدالعزيز، دار الغرب الإسلامي، (بيروت: 1999).
- المالكي، أبو بكر، عبد الله بن محمد (ت نهاية ق4هـ/10م)، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وأفريقية وزهادهم ونساکهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، تحقيق، بشير البكوش، مراجعة، محمد العروسي المطوي، دار الغرب الإسلامي، (بيروت: 1983).
- الماوردي، أبو يعلى محمد بن الحسين (ت 458هـ/1062م)، الأحكام السلطانية، صححه وعلق عليه، محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، (بيروت: 2000).
- ادب القاضي، مطبعة الارشاد (بغداد: 1971).
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت 711هـ/1311م)، لسان العرب، دار صادر، (بيروت: 1956م).

المراجع:

- احمد، علي، القضاء في المغرب والاندلس منذ الفتح وحتى نهاية القرن التاسع الهجري، بحث منشور، المجلد 16، العدد 54، (سوريا: 1916).
- اسماعيل، محمود، الأغلبية سياستهم الخارجية، ط3، عين للدراسات والبحوث الانسانية، (القاهرة: 2000).
- الخضري، صالح، ناجي حسن، الحسبة النظرية والعلمية عند الشيخ ابن تيمية (دار الفضيلة، (السعودية: 2005).
- (الزحيلي، محمد، تاريخ القضاء في الإسلام، دار الفكر المعاصر، (بيروت: 1995).
- زغلول، عبد الحميد سعد، تاريخ المغرب العربي، منشأة المعارف، (الاسكندرية: 1979م).
- سالم، عبد العزيز، تاريخ المغرب في العصر الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، (الاسكندرية: 1999م).
- سوادي عبد الحميد، والحاج صالح عمار، دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي، المكتب المصري للتوزيع، (القاهرة: د. ت).
- طه، عبد الواحد ذنون، دراسات في تاريخ وحضارة المغرب الإسلامي، دار الكتب الوطنية، (ليبيا: 2004م).
- الطماوي، سليمان محمد، نظم الحكم والادارة في الإسلام، دار الفكر العربي (القاهرة: 1986).
- فوزي، فاروق عمر، تاريخ النظم الإسلامية دراسة لتطور المؤسسات المركزية في الدولة في القرون الإسلامية الأولى، دار الشروق، (عمان: 2009).
- فركوس، صالح، تأملات ودراسات في القرآن والفقه والنظم، القافلة للنشر، (الجزائر: 2014).
- لقبال، موسى، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي نشأتها وتطورها، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (الجزائر: 1971).
- محمد، زينهم محمد، الامام سحنون، دار الفرجاني، (القاهرة: د. ت).
- مطلوب، محمود، القضاء وأحكامه في الشريعة الإسلامية، مجلة كلية الآداب، العدد العشرين، دار الجاحظ، للطباعة والنشر (بغداد، 1976م).
- موسى، نوال تركي، التنظيمات الإدارية والمالية في عهد الأغلبية، رسالة ماجستير غير منشورة، (بغداد: 1989).
- مؤنس، حسين، معالم تاريخ المغرب والاندلس، دار الرشاد، (القاهرة: 2000).
- النبراوي، فتيحة، تاريخ النظم والحضارة الإسلامية، دار الفكر العربي (القاهرة: د. ت).
- ابن وردان، تاريخ مملكة الأغلبية، تحقيق، محمد زينهم محمد عزب، مكتبة مدبولي، (القاهرة: 1988).

اليوزبي، توفيق سلطان، دراسات في النظم العربية الإسلامية، ط3، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،
(جامعة الموصل: 1988).